مسار جهود التسوية القائمة بين مصر واسرائيل، بمشاركة اميركية. وعلى الرغم من أنها أعلنت عن تقديرها لتلك الجهود، الاّ انها ذكّرت برغبتها في ان تكون «الجهود المصرية ـ الاسرائيلية ماضية على طريق يؤدي الى التسوية الشاملة، التي تشترك فيها كل الاطراف، بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني»(٧٧). وبذلك لزمت الجماعة جانب الحذر؛ فلا هي أعلنت موافقة صريحة، ولا رفضاً قاطعاً، لما نجم عن ذلك الصلح.

وبما ان الموقف العربي استمر على انقسامه فيما بعد، فقد سمح الاوروبيون لانفسهم بالاعلان، ولو من طريق غير مباشر، عن حقيقة موقفهم من ذلك النهج بخصوص قضية فلسطين؛ وتمّ ذلك في مناسبتين: المناسبة الاولى عندما أخذت دول الجماعة، كلها، جانب الرفض، او الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة الصادر في ٢١ كانو الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، والذي أعلن ان «اتفاقيتي كامب ديفيد باطلتان، من حيث ادعاؤهما بالبتّ في مستقبل الشعب الفلسطيني»(٧٨). والمناسبة الثانية حينما أذعنت دول الجماعة، التي شاركت في تكوين «قوة حفظ السلام في سيناء»، للرغبتين، الاميركية والاسرائيلية، بأن تكون مشاركتها على أساس الاتفاقيات المصرية ـ الاسرائيلية، وأعلنت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا، في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، انها لم تربط مشاركتها في القوة متعددة الجنسية في سيناء بأية شروط سياسية تتعلق ببيان البندقية، او غيره(٧٩).

ونتيجة لهذا الموقف الأخير، بدأ الحديث عن أن الاوروبيين قد أجهضوا مبادرتهم ذات الصيغة الغامضة التي نص عليها «بيان البندقية» لصالح السياسة الاميركية وجهودها التي كانت أثمرت في كامب ديفيد(٨٠)؛ وانها، أي دول الجماعة الاوروبية، استغلّت حالة التمزّق العربي، وانقادت للمواقف الاميركية، والاسرائيلية، وغيّرت موقفها لصالح اتفاقيتي كامب ديفيد، وشاركت في تنفيذهما، من خلال المساهمة في قوة حفظ السلام في سيناء(٨١).

وينبغي الاشارة، بالاضافة الى ما سبق، الى ان الخلافات العربية المضافة، بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية، قد عمّقت، أو زادت في، انحسار العمل العربي المشترك، أو الجماعي؛ وذلك عندما انتهت، تماماً، آثار الفعلين العربيين الجماعيين الكبيرين، اللذين شهدهما خريف العام ١٩٧٣، وهما وحدة السلوك العسكري، والسياسي، والاقتصادي، في اثناء حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وشعور دول الجماعة الاوروبية بأن مصالحها موضع تهديد جدّي في المنطقة العربية. ولذلك، انحازت الجماعة الاوروبية، الى حدّ بالغ، نحو الموقف الاميركي تجاه قضية فلسطين، ولم تتضمن بياناتها، طوال النصف الاول من عقد الثمانينات، ما يوحي بتقدم موقفها بخصوص القضية عمّا طرحته في مراحل سابقة. وحتى حينما حاولت مصر تنشيط الدور الاوروبي، بعد التصالح المصري ـ الاردني والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، في شباط (فبراير) ١٩٨٥، جاءت وقائع الغاء الاتفاق، من جانب الاردن، في شباط (فبراير) ١٩٨٦ (ثمّ اعلان الغائه من جانب م.ت.ف. في نيسان ـ ابريل ١٩٨٧)، لتعيد الموقف الاوروبي الى موقع التردد والانتظار، لمعرفة، واستجلاء، ما يترتب على ذلك من حقائق.

وجملة القول، على هذا الصعيد، ان الخلافات العربية حول شروط تسوية قضية فلسطين، بشقيها العربي العام والفلسطيني الخاص، جعلت الاوروبيين يتسائلون، من جانبهم، عمّا اذا كان يمكنهم ان يتحمّسوا للقضية أكثر ممّا تفعل الدول العربية ذاتها.

ويبدو ان وحدة التنافس في البيئة السياسية العربية صرفت أنظار الجماعة الاوروبية عن المبادرة الاوروبية الخاصة بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي نحو التحدّث عن مبادرة أوروبية